﴿إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٣٣﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿٣٤﴾﴾ [الحاقة: 33 - 34]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قبلَهُما:

بيانُ أسبابِ عَذابِ أهْلِ الكُفْر

لمّا ذَكَر اللهُ تعالى عقابَ الكافِرِ وأنواعَه؛ أعقبَهُ ببيانِ أسبابه، مبتدئًا بأعْظَمِها، وهو الكُفْرُ باللهِ تَعالى، وهو فسادٌ للقوَّة العِلْميَّة، ثُمَّ ذَكَر فسادًا في القوَّة العَمَليَّة، وهو احتقارُ هذا الكافِرِ للضُّعفاءِ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَحُضُّ﴾: أصلُ (حضض) يدلُّ على البَعْثِ على الشَّيء، تقولُ: حضَضْتُه على كذا؛ إذا حضَضْتَه عليه وحَرَّضْتَه[2]، فالحَضُّ: ضَرْبٌ مِنَ الحَثِّ في السَّيْرِ والسَّوْقِ وكُلِّ شيءٍ، ومنه الحَثُّ على الخَيْرِ[3]، والمُحاضَّة: أن يَحُثَّ كلُّ واحِدٍ مِنْهُما صاحبَه، والتَّحاضُّ: التَّحاثُّ[4]، والحَضُّ في الآية معناه: أنْ يَطْلُبَ مِنْ أحَدٍ فِعْلَ شيءٍ، ويُلِحَّ في ذلك الطَّلَبِ، والمراد: لا يحثُّ نفسَهُ ولا غيرَه عَلى طَعامِ المِسْكينِ[5].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

أعظَمُ أسبابِ العَذابِ الكُفْرُ باللهِ تَعالى

بعد بيانِ عذابه؛ ذُكِرَ سببُ هذا العذاب: بأنَّه كان لا يؤمنُ باللهِ العظيم، ولا يحثُّ على إطعامِ المِسْكين، فانْحَصَرَت جِنايَتُه في الكفر القلبيِّ والجحود العمَليِّ بمَنْعِ الحُقوقِ[6].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 371.
(2) ابن دريد، جمهرة اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة: (حضض/ حض).
(3) الأزهري، تهذيب اللغة: (حض).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (حضض).
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 139، وطنطاوي، التفسير الوسيط: 15/ 82.
(6) أبو بكر الجزائري، أيسر التفاسير: 5/ 426.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

موقِعُ جُمْلَةِ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ﴾:

جاءت جملة: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ﴾ على وجه الاستئنافِ البيانيِّ؛ جوابًا عن سؤالٍ مُقدَّر يتبادر للذِّهن بعد سماع سلسلةِ الأوامر الرَّهيبَة: لماذا هذا العذابُ الشَّديد؟ فجاء الجوابُ: لأنَّه كان لا يؤمن بالله العظيم، فالجملة تعليليَّةٌ أيضًا، فجَعَلَ اللهُ تعالى الكفرَ بهِ علَّةً كُبرى ومصدرًا أوَّلَ لكلِّ أنواع العذاب، وتقديمها على سائر الجرائم التي ذُكِرت بعدها من بابِ ترتيب المسبَّبات على أسبابها، وفي ذلك دلالة على أنَّ الكُفْرَ باللهِ تَعالى هو الذَّنب الأعظم، وأنَّ كلَّ عقوبةٍ بعدَهُ إنَّما هي فرعٌ عنه، وتبعٌ لَه، كما أنَّ اختيارَ صفةِ العَظيم تحديدًا بعد الاسْمِ الأحسَن (اللّه) يوحي بجريمة هذا الكافر في إعراضه عمَّن هو في غايةِ الجَلال والعظمة، ممّا يضاعف قُبح كفره وشناعَة جُرْمِه[1].

الـكُـفْـرُ بـاللـهِ تَـعـالى أعـظـمُ مـوجِـبـات العذابِ وأخطَرُ أسبابِه

غرَضُ التَّوكيد بـ (إنَّ):

أُكِّدت الجملةُ في قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ﴾؛ لتثبيتِ علَّةِ العقابِ وتأكيدِ استحقاقِه.

دلالة التَّعبير بـ ﴿كَانَ﴾:

جاء التَّعبيرُ بفعلِ الكونِ ﴿كَانَ﴾ في قول الله سُبحانَهُ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ﴾ ليُفيدَ معنى تمكُّنِ الكُفْرِ مِنْهُ وتجذُّرِه فيه، وأنَّ عدم إيمانِه قد صار وصفًا ملازِمًا لَهُ.

تَمكُّنُ الكُفْرِ منهُ وتَجَذُّرُه فيهِ

سرُّ التَّعبير بالفعل المضارِعِ المنفيِّ ﴿لَا يُؤْمِنُ﴾:

اختارَ البيانُ القرآنيُّ الفعلَ المضارعَ المنفيَّ ﴿لَا يُؤْمِنُ﴾ مِنْ قول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ﴾؛ لإفادَةِ الدَّوام

دوامُ الـكُـفْـرِ واستِمْرارُه

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/ 605، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 9/ 26، والشهاب، حاشية الشهاب: 8/ 239، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 138، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 202.

والاستمرارِ، وهو استمرارٌ للنَّفْيِ لا نفيٌ للاستمرار؛ إذ لم يُؤمِن باللّه تَعالى في زمنٍ من أزمنةِ حياتِهِ، بل استمرَّ على الكفرانِ والجحودِ لمقامِ الألوهيَّةِ.

سرُّ إيثار التَّعبير بالاسْمِ الأحسَن (الله):

جَمْعُ الاسْمِ الأحسَنِ (الله) لصفاتِ الجلال والجمال والكمالِ

آثرَ النَّظم القرآنيُّ التَّعبير بعنوان الألوهيَّة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ﴾؛ لما يتضمَّنه الاسم الأحسنُ (اللّه) من صفاتِ الجمالِ والجلالِ والكمالِ، وهذا يقتضي شناعةَ الكُفْرِ بِهِ، كما أنَّ التَّعبيرَ بعنوان الألوهيَّةِ يُشير إلى الإخلالِ بما جاءت به الرُّسُلُ أصالةً، وهو الدَّعوة إلى عبادة اللّه تعالى وحده دون ما سواهُ، ولم يردِ التَّعبيرُ بالرُّبوبيَّةِ؛ لأنَّ الكافرَ قد يُقِرُّ بربوبيَّةِ اللّه سُبحانَهُ، ولكنَّه يَجْحدُ ألوهيَّتَهُ، أو يجعل له شريكًا فيها، كما قال اللّه تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس: 31].

دلالة وصفِ ﴿ٱلْعَظِيمِ﴾:

عِظَمُ الذَّنبِ يوازي عِظَمَ العقابِ في عدلِ اللهِ تَعالى

وصفُ اللّهِ تعالى بـ ﴿ٱلْعَظِيمِ﴾ في قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ﴾ ليس مجرَّد وصفٍ تعبُّديٍّ، بل فيه إيماءٌ بليغٌ إلى أنَّ عِظَم العذابِ المَسوقِ في الآيات إنَّما جاء جزاءً لذنبٍ عظيم، وهو الكُفْرُ بمَنْ هو عظيم ﷻ.

فالكافر لم يُعرِض عن حقٍّ عابر، بل أعرضَ عَنِ الإيمان بمن تجلَّت عظمتُه في آياته، وشرائعه، وأسمائه، وصفاته، وتدبيره، فكان جزاؤهُ على قدر كُفْرِهِ، ومِن ثَمَّ فإنَّ هذه المناسبة بين الوصفِ الإلهيِّ بالعظمة وبين شدَّة العقابِ تُبْرِزُ كمالَ عدلِ اللّهِ تَعالى، وأنَّ العذاب الشَّديد ليس غلوًّا بل هو وفاءٌ دقيقٌ بمقتضى الذَّنب[1].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 138.

معنى الواو في ﴿وَلَا يَحُضُّ﴾ ودلالتُها:

بيانُ جملةٍ من أسبابِ العذابِ في الآخِرَة

الواوُ في ﴿وَلَا﴾ مِنْ قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ عاطفةٌ للجملةِ بعدَها على جملةِ: ﴿لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ﴾؛ لِما بينَهما من التَّوسُّط بين الكمالَيْن؛ إذ الجملتانِ متَّحدتانِ في الخبريَّةِ، وبينَهما تناسبٌ لفظًا ومَعْنًى، فأمّا في اللَّفْظِ؛ فاشْتِراكُهُما في الفعليَّةِ والمضارِعيَّة، وتصديرُهما بالنَّفْي، واتِّحاد المسنَدِ إليه فيهما، وأمّا في المعنى؛ فاتِّحادهما في بيانِ أسباب العذابِ.

دلالةُ التَّعبير بالفعل المضارِعِ ﴿يَحُضُّ﴾:

دوامُ ازْدرائِــهِ للفُقَراءِ واحتقارِهِ لَهُم

آثرَ النَّظمُ القرآنيُّ الفعلَ المضارِعَ المنفيَّ ﴿وَلَا يَحُضُّ﴾، مِنْ قول الله ﷻ: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾؛ لإفادَةِ الدَّوام والاستمرارِ، وهو استمرارٌ للنَّفْي لا نفيٌ للاستمرار؛ إذ المقصودُ بيانُ أنَّه لم يحضَّ على طعام المسكين في أيِّ زمنٍ من أزمنةِ عُمُرِهِ، بل استمرَّ على احتقارِ الفقراء وازْدِرائِهِم.

دلالَةُ إضافَةِ الطَّعام إلى المِسْكين في قولِهِ: ﴿طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾:

مَـن ضـيَّـعَ حقَّ المسـكـينِ؛ فقد خانَ أمانةَ المالِ

أُضيفَ الطَّعام إلى المسكين في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾، مع أنَّ المِسْكينَ لا يملك الطَّعام حقيقةً؛ لأنَّ للمسكينِ حقًّا معلومًا في مالِ الغَنيِّ، ولو لم يُصرِّح به، فكأنَّ الله تعالى يَنْسِبُ الطَّعام إلى المسكينِ لِما له من الاستحقاقِ الفِطريِّ والشَّرعي فيه، ممّا يُحمِّل الموسِرين مسؤوليَّةً خُلُقيَّةً ودينيَّة تُجاهه.

وهذه الإضافة تُنبِّه إلى أنَّ من ضيَّع هذا الحقَّ؛ فقد سلَبَ المُسْتَضْعَفَ قوَّتَه المعنويَّة قبل الماديَّة، وتجاهَل ما أوجبهُ الله تَعالى في الأموالِ[1].

نُكْتَةُ تَخْصيصِ الأمرَيْنِ بالذِّكْر: عدمِ الإيمانِ وعدَمِ الحَضِّ على طعامِ المسكينِ:

فسادُ الاعتقادِ وغلظةُ القلبِ أصلُ كلِّ شقاءٍ

تخصيصُ عدمِ الإيمانِ وعدَمِ الحضِّ على طعامِ المِسْكين

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 10/ 263.

بالذِّكر، في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ ٱلۡعَظِيمِ ٣٣ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾، يُشير إلى أنَّ هاتَيْن الخَصْلَتَيْن أصلٌ للفساد كلِّه، فالأولى تهدِمُ الدّين، والثّانية تُفْسِدُ الخُلُقَ والمُعاملَة، فالكفرُ باللّه تَعالى أعظمُ ما يُفسد القلبَ في علاقتِه بخالِقِه، والقساوةُ المقرونة بالبُخْلِ أعظَمُ ما يُفسد القلبَ في علاقته بعباد اللّه تَعالى، فكأنَّما جُمع له خُبثُ العقيدة وخُبثُ الطَّبع، ولهذا كان ذِكرُ هاتَيْنِ الخَصْلَتَيْنِ إشارةً إلى أنَّ كلَّ فسادٍ عمليٍّ مردُّه إلى فسادٍ في الاعتقادِ، أو قسوةٍ في القَلْبِ[1].

بلاغَةُ الكِنايَةِ في قولِهِ: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾:

مَـن لا يحضُّ عـلى الـخـيرِ، أبـخـلُ مـمَّـن لا يَفْعَلُه

لَم يُقْتَصَر في قولِ اللّهِ تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾ على بيانِ تَرْكِ البَذْل، بل صوَّر أقصى مراتبِ البُخل والشُّحِّ؛ إذ لم يكتفِ ذلك الكافِرُ بأنِ امْتَنَع عنِ الإنفاقِ، بل بلغَ بِهِ الشُّحُّ أنْ لم يُشجِّع غيره على الإطعام ولو بمالٍ لا يَمْلِكُه هو، فكأنَّه أنكر حَقَّ المساكين أصلًا، وجعلهم خارجَ دائرة الاستحقاق، فالآيَةُ لا تُحَمِّلُه فقَط تقصيرًا في فعلٍ، بل تَكشف عن خُلقٍ مُتأصِّل من البُخل والجحود، وتُشير الآيةُ كنايةً إلى أنَّه كان أشحَّ النّاس، فلا ينفَعُ، ولا يُحبُّ أن يُنتفعَ مِن غَيْرِه[2].

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 242، والطيبي، فتوح الغيب: 15/ 627، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 9/ 26.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 139.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والستون،
سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 63 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-00-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 63 : المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-00-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7111585 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"